

فودافون تتهم الحكومة بإخلال الاتفاقيات وتهدد باللجوء للتحكيم



الاثنين 10 نوفمبر 2014 12:11 م

هددت شركة فودافون العالمية الحكومة المصرية باللجوء للتحكيم الدولي في حال اتخاذها أي قرارات بشأن الرخصة الموحدة للاتصالات دون مناقشتها مع الشركة[] واتهمت فودافون الحكومة بالإخلال بالاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الاستثمارات المتبادلة من خلال منح الشركة المصرية للاتصالات ترخيص لتقديم خدمات التليفون المحمول[] في المقابل نفى عاطف حلمي وزير الاتصالات بحكومة الانقلاب اتهامات الشركة العالمية، مؤكداً أن الحكومة ملتزمة بأحكام الاتفاقيات الدولية المبرمة[]

كان نائب رئيس مجموعة فودافون العالمية أرسل بياناً لوزير الاتصالات عاطف حلمي ووزير الصناعة والتجارة الخارجية بحكومة الانقلاب، وذلك في إطار ما وصفه بممارسه شركات المحمول من ضغوط على الحكومة المصرية لإيقاف إصدار تراخيص تقديم خدمات التليفون المحمول للشركة المصرية للاتصالات، مشيراً لفشل الحكومة المصرية في تحقيق التزاماتها الواردة باتفاقية منظمة التجارة العالمية[]

وقالت فودافون العالمية بخطابها أن الحكومة المصرية أخلت باتفاقيات حماية الاستثمارات المتبادلة وذلك بقيام الأخيرة بمنح الشركة المصرية للاتصالات ترخيص لتقديم خدمات التليفون المحمول[] وهددت شركة فودافون العالمية الحكومة المصرية بضرورة الالتزام بما جاء بالاتفاقيات الدولية والا ستقوم فودافون باللجوء للتحكيم الدولي ومطالبة الحكومة المصرية بالتأكيد على عدم اتخاذ الحكومة أي قرارات بشأن الترخيص الموحد إلا بعد مناقشتها مع فودافون العالمية[]

كما طلبت الشركة من الحكومة المصرية بإخراج الشركة المصرية للاتصالات من مساهمتها في فودافون مصر فيما نفى وزير الاتصالات المهندس عاطف حلمي رداً ما رددته "فودافون" من اتهامات، حيث أكد أن الحكومة المصرية ملتزمة دوماً بأحكام الاتفاقيات الدولية المبرمة[]

وأبدى الوزير في خطابه للشركة من إندهاشه مما جاء في خطابها من إدعاءات لا تتسق مع واقع صناعة الاتصالات في مصر وكذا من تلويح باللجوء للتحكيم الدولي وأكد على عدم احتكار أي مشغل للبوابات الدولية وأنه يحق لشركة فودافون منذ عام 2007 الحصول على ترخيص الخدمات الدولية، مشيراً إلى أن مصر من أولى الدول في المنطقة التي سمحت للشركات العاملة في سوق الاتصالات باستخدام الوصلة الطرفية للمشغل الأرضي، بما في ذلك شركة فودافون، والتي أفادت من هذه الرخصة لتقديم خدمة توصيل المعلومات للآلاف من المشتركين التجاريين والمنزليين[] وهو ما قال إنه ينفي ادعاءات شركة فودافون ..

وأشار الوزير إلى أن التفاهات والمواءمات بين حملة أسهم شركة فودافون (سواء المصرية للاتصالات أو فودافون العالمية) بغية تفادي شبهة تعارض المصالح فيما بينهم هي مناقشات يتعين حلها فيما بينهم ولا تتدخل الدولة فيه إلا وفقاً لأحكام القانون، في إشارة إلى عدم صلاحية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التدخل في تخارج الشركة المصرية للاتصالات من شركة فودافون